

## وزارة العدل

## القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٦٧٤

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم  
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب .  
وعضوية القضاة السادة  
د. مصطفى العساف ، ناصر التل ، حابس العبدالات ، خضر مشعل .

المميز : محمود عبدالله سيد أبو العز .  
وكيله المحامي معن نصر .

المميز ضدها : سها عبدالله سيد أبو العز .  
وكيلها المحامي صبري أبو معيتق .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق معان في الدعوى رقم ( ٢٠١٦/١٠١ ) المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق العقبة في الطلب رقم (٢٠١٥/٧٧) تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٣ المقدم لرد الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ( ٢٠١٥/٤٦٧ ) لعدة وجود شرط تحكيم القاضي : ( برد الطلب موضوعاً لعدم الإثبات وإرجاء البت في الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة إلى نتيجة الدعوى الأصلية ) وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى من النقطة التي وصلت إليها .

طالباً وللأسباب الواردة في لائحة الطعن قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعهد التدقيق والمداولة نجد إن المدعية سها بنت عبدالله بن سيد أبو العز قد أقامت بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٥ الدعوى رقم ( ٢٠١٥/٤٦٧ ) لدى محكمة صلح حقوق العقبة ضد المدعى عليه محمود عبدالله سيد أبو العز .

لمطالبته بإزالة شيوخ في عقار على سند من القول :

١. تملك المدعية مع المدعى عليه على الشيوخ قطعة الأرض رقم ( ١٢٦ ) اسم الحوض السكنية الخامسة حوض رقم ( ١٩ ) لوحة رقم ( ٢٧ ) من أراضي العقبة والبالغة مساحتها ٨٩٧,٦٤٠ م ٢ حيث تملك المدعية ٦٢٣ حصة ويملك المدعى عليه ١٦٩ حصة .
٢. طلبت المدعية من المدعى عليه إفراز قطعة الأرض إقراراً رضائياً إلا أنه رفض بسبب وجود خلافات بينهما .
٣. ترغب المدعية في إفراز حصتها و/أو أخذ قيمتها نقداً بعد بيع العقار بالمزاد العلني مما حدا بها إلى إقامة هذه الدعوى .

وأثناء السير بالدعوى تقدم المدعى عليه بالطلبات ذوات الأرقام ( ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ ) لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس وبتاريخ ٢/١١/٢٠١٥ قررت المحكمة واتباعاً لنص المادة ( ١٠٩ ) من قانون أصول المحاكمات المدنية السير في الطلبات على التوالي ابتداءً لوجود شرط التحكيم ومن ثم الدفع كون القضية مقضية ومن ثم طلب البطلان وبالوقت ذاته وقف السير بالدعوى الأصلية والانتقال لرؤية الطلب رقم ( ٢٠١٥/٧٧ ) المقدم لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعلّة وجود شرط التحكيم للأسباب الواردة في هذا الطلب .

وبنتيجة المحاكمة في الطلب أصدرت محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٥ قرارها المتضمن رد الطلب موضوعاً لعدم الإثبات وإرجاء البت في الرسوم والمصاريف وأتعاب محاماة إلى نتيجة الدعوى الأصلية .

لم يرتضِ المستدعي بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمة استئناف معان فأصدرت بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٦ قرارها رقم ( ٢٠١٦/١٠١ ) تدقيقاً والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى من النقطة التي وصلت إليها .

لم يرتضِ المستأنف بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً على العلم بتاريخ ٢٠/٣/٢٠١٦ .

ودون التعرض لأسباب الطعن التمييزي نجد إن الدعوى المقدم بها الطلب موضوع الطعن هي دعوى إزالة شيوخ في عقار .

وحيث إن دعوى إزالة الشيوخ غير مقدرة القيمة وفقاً لما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز ( تمييز حقوق هيئة عامة رقم ٤٤٣/٢٠٠٥ تاريخ ٢/٦/٢٠٠٥ ) .

وحيث إن الطعن تمييزاً بالأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف في الدعوى غير المقدرة القيمة غير جائز قانوناً ما لم يحصل الطاعن على قرار بمنحه الإذن بالتمييز من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه عملاً بأحكام المادة ( ٢/١٩١ ) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وحيث إن القرار الاستئنافي موضوع الطعن قد صدر في طلب مقدم دعوى إزالة شيوخ غير مقدرة القيمة وأن الطاعن تمييزاً قد تقدم بطعنه التمييزي دون الحصول على إذن بالتمييز مما يستوجب رده شكلاً .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٤ ذي الحجة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٦/٩/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي  
نائب الرئيس



عضو  
نائب الرئيس



عضو



عضو  
نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق / أش

lawpedia.jo